

حلت وان ارتبى بحسن بطن فتمكنت تمام تسعة اشهر
 فان لم تزد الرية او ذهبت حلت وان زادت ترضع
 تمام اقصى امر الحمل واليه الاشارة بقوله وينظر النساء
 فان ارتبى تسعة اشهر تمام وتقدم ان المراد النساء
 العارفات وتقدم ان الخج ليس بشرط قوله كما حيز
 والياسة تشبه في ان استبرأ كل منهما ثلثه
 اشهر وبالوضع كما لمدة التثنية في قوله وضع حملها
 كله وان دما الحنح وفي قوله وتربح ان ارتبى
 به وهل اربع او خمس خلفا في دما لونه لا بد ان يكون
 للحقاه او جبر استحاقه فلم يعتبره حرم
 في زمته الاستمتاع يعني ان من ملك امة بوجه
 من الوجوه فانه حرم عليه ان يستمتع بها في مدة
 استبرأ بها من الحيض يعني من الجماع ومقدارته
 وسواء كان شابا او شيخا لا يها في دما عشرة
 مادامت في الاستبراء او سواها كانت حلالا لا لان
 تكون في ملك سيدها وهي بيعة الكل منهم واستبرأها
 من ربي او عصب او اشتباهه فلا يحرم وطؤها ولا
 الاستمتاع بها ولما اهي الغلام فيما يوجب الاستبراء
 شرع في مقامه بقوله وان لم تكن عتي الترتيب
 فيهما من قولهم وان صغيرة اطافت الوطى
 بقوله ولا استبرأ ان لم تطف الوطى من قولهم
 توقن المرأة بقوله او حدثت تحت ثديه كوكعة
 والمعنى ان من كان عنده امة مودعة او موهونة
 او نحو ذلك فحدثت تحت يده ثم استترها من لبرها
 والحال انما لم يخرج ولم يلج عليها سيدها كما ياتي
 فانه

فانه يجوز له وطؤها من غير استبرأ لان البراءة متيقنة
 من تسمية بالخيار وله يخرج جوارحه عليه سبدها
 يعني ان الشخص اذا استبرأ امة بالخيار له ان يبايع
 او يترها وقبعتها المتزويجها حدثت تمام الحيات
 فانه من له الخيار البيع فان المتزويج بالاحتياج الت
 استبرأ بها كحجته ثالثة وحل له وطؤها بشرط اذا
 كانت الامة لا تخرج للمتصرف ولم يدخل عليها سبدها
 في ايام الخيار والا فلا بد من استبرأ بها لاجل سنو
 الظن واذا زد من له الخيار البيع جاز ليا يوعا ان يطأها
 من غير استبرأ كحجته ثالثة لا يعم الخرج عن
 ملكه الا انه يستحب له الاستبرأ كما سياتي وقوله
 وله يخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبرأ الخ
 يرجع للمامة التي حدثت من مودعة وموهونة
 وتسمية بالخيار او اعترف وتزوج يعني ان من
 اعترف امة عنده بطؤها بالملك فانه يجوز له ان
 يتزوجها في الحال من غير استبرأ على المشهور لان
 المماوه ووطوه الاول كحججه الاستبرأ انما يكون
 عن الوطى الفاسد او اشترى زوجته وان يفر
 بها هذه عكس ما قبلها لان التي قبلها كانت
 بطؤها بالملك حيا بطؤها بالملك وهذه كان يطؤها
 بالملك حيا بطؤها بالملك والمعنى ان الانسان اذا
 اشترى زوجته ففر مكلما وانقض نكاحه كما مر عند
 قوله فصح وانظر ابله للاق وخرج يجوز له ان يطأها
 من غير استبرأ وسواء اشترىها قبل البناء او بعده
 علي المشهور لان المماوه ووطوه صحيح وغير زوجته